الحلول المطلوبة لمكافحة البطالة في محافظات الجمهورية

،، تعتبر قضية البطالة من أهم القضايا الاجتماعية في بلادنا والتي تتطلب من الحكومة إيجاد المعالجات والحلول للحد من هذه الظاهرة التي يعاني منها الشباب كثيراً في محافظات الوطن اليمني الكبير..
ولذا حرصت «الثورة» على إجراء لقاءات مع أكاديميين واقتصاديين في مختلف محافظات الجمهورية الذين تحدثوا عن نظرتهم إلى ظاهرة البطالة وكذا المعالجات والحلول المطلوبة لمكافحة البطالة كلا في محافظته حسب مقومات كل محافظة..
وتنشر «الثورة» هذه اللقاءات في حلقات .. حيث نلتقي اليوم عدداً من الاقتصاديين في محافظة «عمران» فإلى التفاصيل..

صفاء عائض

عدد من الاقتصاديين في عمران لـ«الثورة»:

- ضرورة إنشاء هيئة عامة لمكافحة البطالة في بلادنا..

- لا بد من العمل على خلق مجتمع يمني إنتاجي في عموم محافظات الوطن..

- ينبغي إقامة مشاريع زراعية وصناعية تستوعب الشباب العاطل عن العمل

تنمية القدرات

الأخ/الدكتور محمد حسن الخزان:

– تعتبر مشكلة البطالة عالمية حيث تعاني منها جميع الدول المتقدمة والنامية والمتخلفة على السواء وإنما الفارق الجوهري فيما بين هذه الدول يكمن في مدى خطورة هذه المشكلة من حيث نسبتها وطبيعة أسبابها وطرق معالجتها، وهذا يتوقف بطبيعة الحال على الوضع الاقتصادي للدولة ومدى قدرتها على استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والدولية وأيضاً توفير المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الجديدة.

وفي ما يخص معاناة المجتمع اليمني من مشكلة البطالة التي تفاقمت حدتها مع بداية تسعينيات القرن الماضي بفعل عودة أعداد كبيرة من المهاجرين اليمنيين من دول الجوار في الوقت الذي لم يكن فيه الاقتصاد اليمني قادراً على استيعابهم، وكذا عدم قدرة الحكومة على مواجهة هذه المشكلة بفاعلية نظراً لشحة الموارد الاقتصادية المتاحة من جهة ولمعوقات الاستثمار التي تعاني منها البيئة الاستثمارية في اليمن من جهة أخرى، وما ينبغي التأكيد عليه أن اليمن لا تزال ضمن الدول الأقل نمواً وهذا يعني أن قيامها بمعالجة مشكلة البطالة يواجه بتحديات عدة يصعب معها تحقيق الأهداف المرجوة من الخطط التنموية لأسباب عدة حاولت الحكومة تجاوزها من خلال تبنيها لبرنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري الذي تم إقراره عام ١٩٩١م، وبرنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الذي بدأ تطبيق المرحلة الأولى منه في مارس١٩٩٥ م، وما تلاه من اهتمام بشبكة الأمان الاجتماعي لمواجهة النتائج السلبية لتنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية من خلال توفير البنية التحتية المادية والاجتماعية للمناطق المحرومة، وتوفير فرص العمل من خلال تنفيذ المشروعات.

إضافة إلى وضع آليات تمويل المشاريع الصغيرة والأصغر المولدة للدخل وفرص العمل، ودعم الإنتاج الزراعي والسمكي وتنمية القدرات من خلال التدريب وإعادة التأهيل، وقد تمثلت الآليات المؤسسية لشبكة الأمان الاجتماعي في الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وصندوق دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، وصندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق تمويل المنشآت الصغيرة، والبرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة وذلك بهدف التخفيف من الفقر والحد من البطالة من خلال إيجاد فرص عمل دائمة ومؤقتة إلا أن معوقات عدة قد اعترضت سير تنفيذ الخطط الخمسية الثلاث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الفقر–١٩٩٦ »٢٠١٠م« وحالت دون تحقيق هدف التخفيف من الفقر والحد من البطالة كما خطط له، وهذا لا يعفي الحكومة بل يوجب عليها التعامل الجاد مع تلك المعوقات بكل مسئولية مسخرة في سبيل تحقيق هذا الهدف كافة الإمكانات المادية والبشرية المتاحة خاصة وأن للبطالة تداعيات خطيرة على الفرد والمجتمع والدولة حيث إن ما عاشه اليمن ويعيشه اليوم يرجع جانب كبير منه إلى مشكلتي الفقر والبطالة، حيث إنهما يؤديان إلى انعدام الاستقرار النفسي، وضعف الوازع الديني والأخلاقي، وضعف الولاء الوطني، والتفكك الأسري والمجتمعي.

توفير الإمكانيات

بداية ينبغي التعرف على البيئة اليمنية وما تتمتع به من موارد اقتصادية «بشرية وطبيعية» على المستوى الوطني بوجه عام وعلى مستوى كل محافظة بوجه خاص، وعلى ضوء ذلك يمكن تقديم تصور للمشاريع الاستثمارية التي يتوقع أن يسهم تنفيذها في معالجة مشكلة البطالة ورفع المستوى المعيشي للمواطن في الريف والحضر.

وانطلاقاً مما تتمتع به محافظة عمران من موارد اقتصادية «بشرية وطبيعية» وموقع جغرافي واقتصادي متميز فإن المشاريع الاستثمارية المتوقع توافر عوامل نجاحها في محافظة عمران والتي سوف يؤدي تنفيذها إلى الحد من مشكلة البطالة باعتبارها مشاريع كثيفة العمل تتمثل في المشاريع الزراعية والحيوانية والسياحية والتجارية شريطة توفر البنية التحتية المناسبة، والبيئة الاستثمارية الجاذبة وحسن تعليم وتدريب وتأهيل العنصر البشري وبما يتناسب وطبيعة السوق المنشودة ومتطلبات نجاحها.

ففيما يخص المشاريع الزراعية والحيوانية المشاهد أن محافظة عمران تتمتع بخصوبة أراضيها الزراعية وتعدد وتنوع إنتاجها الزراعي من الفواكه والخضروات والبقوليات والحبوب إضافة إلى الثروة الحيوانية المتوفرة بها والتي لها سوقها الداخلي والخارجي وبما يوفر فرصاً استثمارية متعددة في جانب الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات الغذائية وتسويق وتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية خاصة وأن محافظة عمران تمثل مصدراً رئيساً لأمانة العاصمة على وجه الخصوص.

أما ما يخص المشاريع السياحية فهي تستند إلى عاملين أساسيين:

أولهما : البعد الحضاري لمحافظة عمران كونها تمثل سجلاً حافلاً لمسيرة الإنسان عبر العصور وما خلفه ذلك من معالم سياحية بارزة في عموم مديريات المحافظة وعلى وجه الخصوص مديريات عمران وخمر وثلا وذيبين وريدة وحوث ، وشهاره.

وثانيهما يتمثل في تنوع الأقاليم الطبيعية والتضاريسية والموقع الجغرافي والسياسي المتميز وما أسفر عن ذلك من بيئة سياحية مناسبة لاستقطاب أنماط سياحية متعددة وعلى مدار العام خاصة وأن محافظة عمران بمعالمها السياحية الطبيعية والثقافية تمثل متنفساً لأمانة العاصمة ومكملاً للبرامج السياحية للأفواج السياحية القادمة إلى مدينة صنعاء، هذا في الوقت الذي ينبغي التركيز فيه على إنتاج السلع السياحية المطلوبة محلياً ودولياً وهي متعددة ومتنوعة وتتوفر بالمحافظة مقومات نجاحها. وفي ما يخص المشاريع التجارية فإن فرص نجاحها كبيرة حيث أن عمران تمثل حلقة وصل بين أمانة العاصمة، ومحافظات حجة وصعدة والمحويت والجوف كما أنها تمثل متنفساً سياحياً لأمانة العاصمة على وجه الخصوص.

وما ينبغي التأكيد عليه أن نجاح أي من تلك الفرص الاستثمارية يتوقف على توفير كلاً من: البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات الوطنية والدولية على السواء، والبنية التحتية بكافة مكوناتها وإعداد العنصر البشري الإعداد الجيد من خلال تحقيق الاستفادة المثلى من كليات المجتمع والمعاهد والمراكز التدريبية والتأهيلية، إضافة إلى الدور الريادي لجامعة عمران في رفد السوق المنشودة بالكوادر العلمية المتخصصة، آمل من المجلس المحلي بمحافظة عمران تبني هذا المقترح إن تم استحسانه من قبلهم والتنسيق مع رئاسة جامعة عمران لإعداد الدراسة اللازمة لذلك عبر كادرها الأكاديمي المتخصص بكليتي التجارة والاقتصاد والتربية والألسن وبما يعين المجلس المحلي للمحافظة على وضع خططه الاقتصادية والاجتماعية مسترشداً بما سوف تسفر عنه هذه الدراسة لو تمت.

دور الحكومة

المشاريع الإنتاجية المطلوب من الحكومة إقامتها فإن دور الحكومة يتضاءل مع مرور الزمن ليفسح المجال أمام القطاع الخاص إلى الحد الذي أصبح فيه للقطاع الخاص دور رائد في جانبي الصحة والتعليم على وجه الخصوص، وإنما تقوم الحكومة بتنفيذ مشاريع البنية التحتية وما في حكمها مع مراعاة ما ذكر آنفاً، وما ينبغي التركيز عليه في جانب دور الحكومة في التخفيف من الفقر والحد من البطالة في محافظة عمران يتمثل في الآتي:

أولاً: استكمال بناء الهياكل التنظيمية في عموم مكاتب الوزارات والمصالح الحكومية بعاصمة المحافظة وفروعها بعموم المديريات وتغذيتها بالكوادر البشرية اللازمة لتسيير الأعمال المناطة بها طبقاً للتوصيف الوظيفي لكل منها.

ثانياً: توفير الاعتمادات المالية اللازمة لشبكة الأمان الاجتماعي عبر الآليات المؤسسية لها التي تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر٢٠١٠–٢٠٠٦ »م« والتقرير الخاص بمحافظة عمران٢٠٠٨–٢٠٠٣ »م« المعنون بإنجازات حاضرة لتنمية مستدامة.. وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المناطة بها والتي منها توفير فرص العمل من خلال تنفيذ المشروعات وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة المولدة للدخل وفرص العمل، ودعم الإنتاج الزراعي والسمكي.

ظاهرة مؤرقة

الأخ/الدكتور محمد النقيب:

ظاهرة البطالة أصبحت مؤرقة لجميع حكومات العالم، ولكن بنسب متفاوتة ، ولكن المقلق أن هذه الظاهرة في دول العالم الثالث أصبحت تمثل نسباً عالية تستوجب تكاتف جميع الجهود من الدولة والقطاع الخاص للتخفيف منها وصولاً إلى القضاء عليها.

ومن وجهة نظري أهم عامل للقضاء عليها هو التركيز على التعليم النوعي الذي يراعي متطلبات سوق العمل المحلي والاقليمي .

وأما تداعيات هذه الظاهرة فهي خطيرة على البلد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وما نعانيه اليوم من تداعيات ربما جزء منه يعود إلى اتساع رقعة هذه الظاهرة.

وضع خطط علمية

أما بالنسبة للمشاريع الإنتاجية المطلوب من الحكومة إقامتها لاستيعاب الشباب العاطل قال:

– إن الدولة التي تضع خططاً استراتيجية مدروسة لمعالجة القضايا التي تخلق مشاكل طويلة الأمد هي الدولة التي تتجاوز هذه المشاكل وتصل بالبلد إلى بر الأمان ومما يعمد لتوجه الدولة في اليمن ووضع خطط علمية لحل مثل هذه الإشكالات ومنها مشكلة العاطلين عن العمل ومن وجهة نظري أقترح على الدولة تبني المشاريع التي تخلق مجتمعاً إنتاجياً ومنها:

١– الاستثمار الفاعل في الإنسان وبالذات في موضوع ما يسمى باقتصاديات المعرفة لأن هذا المجال من أهم مجالات التنمية المستدامة.

٢– تبني مشاريع زراعية إنتاجية كبيرة يتم فيها تشغيل أكبر عدد من العمالة ومن هذه المشاريع نحصل على :

– منتجات أساسية لسد حاجة البلد.

– توفير الدعم الذي يستنزف لاستيراد بعض المحاصيل من الخارج.

– الاستفادة القصوى من خيرات البلد المادية والبشرية

٣– إنشاء سدود وقنوات وفقاً لدراسات علمية تستقطب أكبر عدد من الأيدي العاملة ووفي الوقت نفسه تدعم المشاريع الزراعية.

٤– مواصلة بناء المدن السكنية النموذجية وتوظيف مخرجات الجامعات من مهندسين ومحاسبين وغيرهم من هذه المشاريع كل حسب تخصصه.

٥– إنشاء طرق ذات مواصفات دولية ويتم تأجيرها من شركات خاصة لتشغيلها برسوم من المستخدمين وفي الوقت نفسه تلزم هذه الشركات باستيعاب نسبة من الشباب.

٦– إنشاء الصندوق المعلن عنه لدعم خريجي الجامعات وأرى من أهم اختصاصاته المادة تأهيل بعض المتخرجين وتسويقهم للقطاعات المختلفة .

٧– تسويق الأيادي العاملة إلى دول الجوار وفقاً لاتفاقات تعقد مع تلك الحكومات.

تنمية فكر الفرد

الأخ/مهدي الجزيفية:

ظاهرة البطالة في مجتمعنا اليمني أو المجتمعات العربية بالأصح قد تكون ظاهرة معممة وذلك يعود إلى أسباب رئيسية ومنتشرة أهمها:

– ضعف التعليم والقراءة والإطلاع الدائم على آخر التطورات والاكتشافات الحديثة وهذا طبعاً السبب الرئيسي في عدم الفكر الإنساني العربي أو اليمني وتندرج تحت هذه الظاهرة كيفية إنعاش الفكر الإنساني الحديث أو المتطور في كيفية التخلص من الأزمات الاقتصادية واكتشاف مصادر متجددة كدخل الفرد خلافاً عن الدول المتقدمة فإن أهم تركيز لديها أولاً وأخيراً التعليم وتنمية فكر الفرد لديها وهذا الذي ليس موجوداً حالياً لدى الدول العربية خلافاً عن دول الخليج أو بعضها التي بدأت تدخل هذا النهج إلى بلدها.

– انقراض مراكز البحث العلمي في اليمن والذي من خلالها تكون الدراسات الفعلية لجميع المشكلات والمعوقات لدى الإنسان اليمني من الناحية المعيشية والتنموية.

–عدم خلق الأسباب أو الدراسات الإحصائية الدقيقة بين المناصب الإدارية التي تهتم بقضية الاقتصاد وعمل ورش عمل تضمن جمع الاحصائيات والبيانات التي على ضوئها تكون فك الأزمات والتعثرات الموجودة في مجتمعنا اليمني الذي يتضايع من هذه الأهمية.

استقطاب الشباب

المشاريع الإنتاجية المطلوب من الحكومة إقامتها لاستيعاب الشباب العاطل متعددة وكثيرة ولا يجدر بنا إحصائها على محافظة كمحافظة عمران عن غيرها من المحافظات اليمنية، يمكننا القول إنها مشاريع بدائية.

– توفير المناخات المناسبة لعملية التعليم في المحافظة والتوعية على هذا التعليم .

إنشاء مراكز متنقلة تقوم بعملية جمع الطرف التي لا زالت من خلالها تمكن أو يتركز عليها دخل الأسرة في محافظة عمران وعمل إحصائية لآلات من خلال تمكن الأسرة من زيادة إنتاجها.

استقطاب الشباب بمراكز صيفية في فترات العطل وإنشاء مراكز تنمية القدرات المرجوة.